

# كبيرة أم

## كبيرة أكثر مما يجب؟

من خلال الإضرابات والاحتجاجات. ولا تتجه المدن العملاقة إلى أن تكون لها احتياجات ضخمة للإنفاق فقط، ولكنها تمثل أيضا قواعد أضخم للإيرادات المحتملة ولرأس المال البشري بدرجة تفوق المدن الأخرى. وهكذا، فقد يكون من المعقول بالنسبة لها، أن تكون لديها مسؤوليات أكبر من الإنفاق، وأن تعطى لها حقوق أكبر لتدبير التمويل بدرجة أكبر من نفس المستويات الأدنى المماثلة في الحكومة. وهو ما يعرف بالفيدرالية غير المتماثلة (انظر كونجلتون، ٢٠٠٦).

ويفحص هذا المقال بعض أوجه عدم التماثل في الواجبات والسلطات السياسية بين المدن العملاقة وغيرها من المناطق الجغرافية في البلاد، وتحديات الموازنة العامة التي تنشأ مع نمو مناطق المدن الكبرى، والتحديات الممكنة التي قد يحتاج إليها الأمر في مؤسسات وسياسات المالية العامة للقيام بالتحسينات اللازمة في الخدمات العامة، وكذلك في الفقر الحضري وعدم المساواة.

### السلطة والمدينة

يمثل عام ٢٠٠٨ نقطة تحول في التنمية البشرية، طبقا لما ذكره تقرير أخير للأمم المتحدة. إذ أنه للمرة الأولى، سيعيش أغلب سكان العالم في المدن، في مواجهة المناطق الريفية. وبحلول عام ٢٠٣٠، ستزداد نسبة سكان الحضر إلى ما يزيد على ثلثي مجموع سكان العالم. وعلى الرغم من أن نسبة السكان في المدن العملاقة مازالت صغيرة نسبيا، فإنها

المدن في الواقع هي موضوع يتعلق أساسا **إن** بوفورات الحجم. والمدن الناجحة هي مراكز لتنظيم مشروعات الأعمال والابتكار مما يجتذب العمال المهرة والموهوبين، ويعزز زيادة الإنتاجية والنمو. وتشجع القوة الضخمة المجمعَة لإنفاق سكان المدينة على قيام الأسواق والاختيار، مما يجعل المدن أماكن مثيرة تحب العيش فيها.

إلا أنه، مع نمو المدن أكبر فأكبر وتطورها بحيث تصبح مدنا عملاقة - تلك التي تضم ١٠ ملايين نسمة أو أكثر - فإنه يمكنها أيضا أن تثير مشاكل عملاقة. وتركز السكان، الذي تعزى إليه جزئيا تلك الدينامية التي تتميز بها مناطق العواصم، يسبب أيضا الازدحام والتكدس، وتدهور البيئة، ونقص الإسكان، وتكوين الأحياء المنعزلة. ويمكن أن تصبح حوكمة مناطق العواصم الآخذة في الامتداد مسألة تتميز بالتعقد والصعوبة.

ومع نمو المدن العملاقة - سواء نتيجة للهجرة، أم نمو السكان المقيمين، أو إعادة تصنيف المناطق الريفية المأهولة بالسكان باعتبارها مناطق حضرية - تصبح الصعوبات المتصلة بالتخطيط الشامل للبنية الأساسية وتوفير خدمات كافية أكثر بروزا. وقد يحد تداخل عدم وضوح المسؤولية عن الإنفاق وعدم كفاية الموارد التي تخضع لتصرف المدينة مباشرة، من المدى الذي يمكن فيه مساءلة إدارة المدينة عن قراراتها. ويفاقم غياب المعلومات في التوقيت الملائم بشأن ماليات المدينة، مشكلة الخضوع إلى المساءلة، وغالبا ما يثير مصاعب في الاقتصاد الكلي وكذلك معضلات محتملة في الاقتصاد السياسي. فعلى سبيل المثال، في كثير من الحالات تمارس المدن العواصم سلطات سياسية مفرطة. مما يثير توترات مع المجاورات المحيطة بها. ولتأخذ العاصمة البوليفية لاباز. فعلى الرغم من أن لاباز ليست مدينة عملاقة. إلا أن التوترات واضحة بينها وبين البلدية المجاورة الألتو، التي كان لديها القوة على شل مقر الحكومة

### تثير المدن العملاقة قضايا خاصة بالحكومة والتمويل وتوفير الخدمات

احتشام أحمد  
Ehtisham Ahmad



شنغهاي قاطرة كبيرة للنمو

الولايات أو المقاطعات، بالإضافة إلى الوظائف البلدية الخالصة الخاصة بها، بينما جرى في حالات أخرى تفويض سلطات أقل، أو تبقى المسؤوليات غير واضحة أحيانا.

تفويض قوى: في الصين تحظى المدن العملاقة مثل بكين وشنغهاي بوضع ثنائي - فهي تحتفظ بالوظائف والمسؤوليات الخاصة بالبلديات مضافا إليها وظائف ومسؤوليات المقاطعات. وتقر هذه المعاملة غير المتماثلة أيضا بالقوة السياسية التي تمارسها شنغهاي مثلا، بالنسبة إلى المقاطعات أو الولايات الأخرى. بل إن هونغ كونغ التي تتمتع بالحكم الذاتي لديها استقلال أكبر فيما يتعلق بكل من الإنفاق وجمع الإيرادات، هذا على الرغم من أن هذا إلى حد كبير يمثل جزءا من التسوية السياسية التي تقضى بإنشاء «بلدا واحد ونظامين» التي تم الاتفاق عليها مع المملكة المتحدة لإعادة هونغ كونغ إلى حكم الصين في ١٩٩٧.

وتسهل هذه الترتيبات غير المتماثلة تنفيذ سياسات اجتماعية، واستثمارات عامة متميزة، وقد أدت إلى نمو سريع ورائع في هذه المدن العملاقة. وبينما تمثل هونغ كونغ نموذجا جيدا للمدن العملاقة الأخرى في الصين - وبخاصة من ناحية المسؤوليات غير المتماثلة - فإن الأمر يقتضى أن تضمن السلطات الصينية التنسيق بين الاقتراض الشامل الذي تقوم به المدن العملاقة، وبين الأهداف العامة للاقتصاد الكلي. ومن ثم، فإن التركيز ينبغي أن ينصب على توضيح أكثر للمسؤوليات عن الإنفاق، وتوفير الحوافر المناسبة والشفافية المطلوبة للخضوع للمساءلة في المدن الصينية العملاقة.

تفويض جزئي. في أمريكا اللاتينية، تمثل بوجوتا عاصمة كولومبيا تجربة مثيرة (انظر Fainboim تحت الطبع)، حيث أسفر مزيج من الإجراءات، عن حدوث تحسن كبير في توصيل الخدمات في نطاق العاصمة. ويتضمن هذا المزيج من الإجراءات - منح سلطات إضافية للعاصمة (من خلال القانون البرلماني الصادر بنظام خاص الذي تمت الموافقة عليه في التسعينيات)، وانتخاب محافظ المدينة - مما أسفر عن ظهور قادة ديناميين (مثل شايم كاسترو ٩٢ - ١٩٩٤، وأنتاناس موكيوس ٩٥ - ١٩٩٧ و ٢٠٠١ - ٢٠٠٣)، وتدعيم ماليات المدينة، مع زيادة كفاءة تحصيل الضرائب، والشفافية في الإنفاق. وقد عوض تبني هذه التدابير جزئيا، الصعوبة المزمنة التي خلقها تداخل المسؤوليات بين الحكومات المحلية في كولومبيا.

تفويض قليل. على النقيض من بوجوتا، هناك مثال نموذجي بدرجة أكبر لتطبيق تنفيذ نقل السلطة غير المتماثلة هو مكسيكوسيتي - ثاني أكبر مدينة في العالم بعد طوكيو - يوكوهاما، ويبلغ تعداد سكانها ١٩ مليون نسمة. فقد حققت وضع المدينة العملاقة إلى حد كبير من خلال الهجرة إلى الداخل (Graizbord and Sanilla'n 2005) ومع ذلك، فمازالت الوظائف الخاصة بالإنفاق غير واضحة، كما أن القدرة على جمع الإيرادات مازالت محدودة مثل مسؤوليات البلديات الأخرى.

وعلى الرغم من أن مكسيكوسيتي تولد إيرادات من الضرائب العقارية تفوق ما يمكن أن تولده أي من مناطق المدن العواصم الأخرى في البلاد، فإن المتحصلات أقل مما ينبغي أن تكون عليه في بلدان الأسواق والبلدان المتقدمة الأخرى. ومازالت إدارة بعض الوظائف المحلية الرئيسية مثل التعليم والرعاية الصحية تتم بواسطة الحكومة الفيدرالية من خلال التحويلات لأغراض خاصة. وبالمثل، فإن شبكات الأمان الاجتماعي الرئيسية مثل «فرص التقدم» / «Progres» "Oportunidades" (انظر Levy and Rodriguez 2004) وبرامج الإنفاق الرئيسية على التعليم والصحة، مازالت خاضعة لجهات فيدرالية بتوريد مباشر

أخذة في النمو. ويخلق هذا التحول الضخم نحو المدن العملاقة تحدياته الخاصة به في مجال إمكانيات الحوكمة والمساءلة المالية.

ومع ما يواجهه كثير من المدن العملاقة من المصاعب البيئية والاجتماعية، فإن إمكانيات حكومة هذه التجمعات الضخمة تمثل أحد التحديات الرئيسية في الألفية الجديدة. وليس من المحتمل أن تتمكن الحكومات المركزية من أن تدير بصورة فعالة التخطيط والموارد المطلوبة لهذه المناطق. فهل ينبغي أن تمنح هذه المدن مسؤوليات أوسع في المصروفات وجمع الإيرادات أكثر من البلديات؟ وقد توصلت بلدان مختلفة، لأنواع مختلفة من تفويض السلطات للمدن العملاقة. إذ تتمتع المدن العملاقة في آسيا وأمريكا اللاتينية بسلطات سياسية واقتصادية أكبر من البلديات. وفي بعض الحالات، توكل إليها وظائف ومسؤوليات

لهذه الخدمات من قبلها، أو يتم إلى حد كبير تمويلها من جانب الحكومة الفيدرالية. وهكذا، لا يزال يتعين تحقيق أو النظر في المسؤوليات والموارد غير المتماثلة التي قد يمكن حشدتها لتوفير أكثر فعالية للخدمات العامة في مكسيكوسيتي. أما المدن والولايات المكسيكية الأخرى محدودة الإيرادات من مصادرها الخاصة، فهي أكثر اعتمادا على التحويلات.

التفويض زائدا الفصل الواضح للوظائف. لا يزال توضيح الوظائف والفصل بينها - المطلوبان للخضوع للمساءلة أوسع نطاقا وللحكومة الجيدة - على القمة في قائمة أولويات السياسات في البلدان المتقدمة والنامية على السواء.

## «ستباين درجة تفويض المسؤولية عن المالية العامة من بلد لآخر وغالبا ما تعكس التوازن القائم في السلطة السياسية والمؤسسية».

ولندن مثال جيد للتفاعل بين إدارة المدينة العملاقة والسلطة السياسية، حيث يتم فصل وظائف «المدينة العملاقة» عن نواحي النشاط ذات المستوى المحلي المحصن. وقد أنشئ مجلس لندن الكبرى في ظل حكومة العمال عام ١٩٦٥، وكانت له سلطات كبيرة على تقديم الخدمات العامة. وفي منتصف الثمانينيات ألغت حكومة المحافظين المجلس، وفوضت بعض السلطات إلى مدن الحكم الذاتي، وأعيد بعضها الآخر إلى الحكومة المركزية. وأعدت حكومة توني بلير مجلس لندن الكبرى، إلا أنها أعطته دورا استراتيجيا وتنسيقيا أكبر، بما في ذلك في مجال النقل والشرطة والتخطيط للطوارئ، ووظائف التنمية. وهكذا، تم التمييز بين الوظائف التي تحتاج إلى التنسيق على مستوى العاصمة وتلك التي تعتبر وظائف محلية خالصة مثل التعليم الابتدائي والخدمات الأساسية التي ظلت على مستوى مدن الحكم الذاتي.

وفي بلدان أخرى، تم نقل العواصم من المدن الكبرى مثل ريودي جانيرو، وكراشي ولاجوس وكان ذلك جزئيا بسبب الرغبة في عزل الحكومات المركزية عن المصالح الخاصة للعاصمة، ولأغراض أخرى أيضا تتضمن فتح مناطق الظهير (برازيليا) وتقوية الأمن (إسلام آباد).

### المسؤولية والخضوع إلى المساءلة

من الواضح أن هناك تفاعلا مباشرا بين مسؤوليات المدن العملاقة والسلطة السياسية التي تحوزها. ويبدو أن تحديد مسؤولياتها جنبا إلى جنب مع خضوعها إلى المساءلة هو أكثر الطرق الواعدة لفعالية توصيل الخدمات وتخفيض أعداد الفقراء ولكن كيف يمكن تحقيق هذا الخضوع إلى المساءلة الأكبر مدى؟

يتمثل عنصر أساسي لتحقيق مساءلة واسعة في توضيح المستوى الحكومي المسئول عن وظيفة بعينها. وفي كثير من البلدان، خاصة في أمريكا اللاتينية، تعمل مستويات مختلفة من الحكومة في تداخل للمسؤوليات فيما بينها، حتى في الوظائف التي قد يكون من الملائم اعتبارها محلية تماما في أماكن أخرى من العالم.

وأحد الأمثلة على ذلك: التعليم الابتدائي. ففي عديد من دول الأنديز، لا تكون البلديات مسؤولة إلا عن مصروفات التشغيل والصيانة للمدارس، ويتم في أحد البلدان اعتماد ساعات العمل. وتعيين المدرسين فنتولاه غالبا شريحة وسطى

من الإدارة، تعمل بالنيابة عن المركز، ودفع المرتبات هو عادة وظيفة للحكومة المركزية. وفي مثل هذه الحالات، لا يوجد أي مستوى من الإدارة يعد مسئولا بدرجة معقولة عن نتائج التعليم الابتدائي. وهذا مثال للامركزية الناقصة وتداخل الاختصاصات.

ولابد أن تتوفر للمدينة العملاقة فرصة أن يكون لها مصدر مهم خاص للإيرادات، للأمان. وهذا يسمح لها بتحصيل أموال إضافية لأولوياتها الخاصة بها، دون اعتماد على المركز لتوفير التمويل لها من خلال التحويلات، التي تخصص غالبا لأهداف مركزية محددة. ولهذه الفرص للحصول على المصدر الخاص للإيرادات أهمية حاسمة في ضمان وجود قيود صارمة على الموازنة على مستوى المدينة العملاقة، كما يساعد أيضا في ضمان ألا تؤدي قرارات اقتراض المدينة واستثماراتها إلى إثارة مصاعب للحكومة المركزية (Ambrosiano and Bordignon 2006).

### الإنفاق والأداء

يعتبر توضيح وتبسيط مسؤوليات مختلف المستويات الحكومية، خاصة في جانب الإنفاق، محور الحوار السياسي في كثير من أجزاء العالم بما في ذلك الصين، وبعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وحالات دول الأنديز السابق الإشارة إليها. ويتم استكمال هذه الجهود بصورة متزايدة من خلال استخدام العقود لتحقيق نتائج محددة (انظر Spahn 2006). وأصبح جعل المتلقين لاعتمادات الموازنة مسئولين عن نتائج السياسات يعرف باسم «وضع الموازنات طبقا للأداء».

وضع الموازنات طبقا للأداء، مفيد لأنه يوضح النتائج التي يمكن جعل إدارات المدن أو وكالات الإنفاق مسؤولة بشأنها - بعقود صريحة أو بدونها. بيد أن الخضوع إلى المساءلة يتطلب أن تحدد هذه النتائج أولا، وتحسب تكاليفها، ثم يجرى رصدها عليها. ويولى هذا أيضا أولوية للشفافية في توليد واستخدام الأموال العامة - ومعظم الحكومات دون القومية قد تجد نفسها في وضع غير موات في هذا السياق لأن الموارد والقدرات مقيدة عادة. وحتى بالنسبة للحكومات المركزية، فإن تطبيق موازنات الأداء يتطلب تخطيطا دقيقا، كما يستغرق وقتا في التنفيذ.

إلا أن المدن العملاقة ربما تتوفر لها مزايا طبيعية. وقيود القدرات لا تمثل عادة مشكلة نظرا لأن المدن العملاقة لا تعاني ندرة في العمال أو المواهب. بالإضافة إلى أنه مع وجود إطار مرن وخاضع إلى المساءلة السياسية، قد يكون إدخال تغييرات في الإدارة الحكومية أو إدارة الأعمال، وفي نظم المعلومات على مستوى المدينة العملاقة أيسر من إدخال ذلك على مستوى الحكومة المركزية أو الفيدرالية. وهذه كانت هي حالة بوجوتا، حيث أكدت إدارة موكيوس على الإدارة الكفؤة والمسؤولة والشفافة للأموال العامة، وعلى الحاجة إلى إخضاع الإدارة الحكومية للمساءلة. ومنذ عام ٢٠٠٠ تمكنت المدينة من تنفيذ موازنة على أساس النتائج - وهو شيء يتجاوز كثيرا ما يمكن للحكومة أن تقوم به حاليا (Fainboim تحت الطبع)

والمدن العملاقة يمكنها أن تخلق البنية الأساسية اللازمة لإدارة المالية العامة القادرة على القيام بوظائف أكثر أهمية مما يمكن تحقيقه في البلديات الصغرى. فعلى سبيل المثال، فإن لدى مدينة ساوباولو نظام حكومي لإدارة المعلومات المالية أكثر تقدما مما لدى حكومة البرازيل.

وتعتبر تدفقات المعلومات أمرا حاسما لإنشاء مثل هذه البنية الأساسية.



ويطلب الأمر معلومات كاملة ومعيارية عن وظائف الحكومة والاقتصاد، وكذلك عن البرامج والمشروعات، للتوصل إلى التكلفة الكاملة للمخرجات والنتائج فى نهاية المطاف. ويقدم الدليل الإحصائى لمالية الحكومات الصادر عن صندوق النقد الدولى عام ٢٠٠١، المعايير والمستويات المقبولة دوليا للتصنيف الاقتصادى والوظيفى للموازنة. وينبغى أن توفر هذه المعلومات للحكومات على كافة المستويات، وكذلك لأعضاء المجالس التشريعية والجهود، تفاصيل مقدار ما تم إنفاقه والأغراض التى تم الإنفاق من أجلها.

### استخلاص الإيرادات

تميل المدن العملاقة، بصفة عامة، إلى أن تكون لديها قواعد كبيرة للإيرادات، وقد يتقاسم البعض منها مع الحكومات المركزية. كما أن لديها أيضا إمكانات لإقامة إدارات حديثة للإيرادات، فى ضوء وفورات الحجم التى يمكن أن تساير أو حتى تتفوق على المستويات القومية.

وعلى جبهة فرض الضرائب، هناك عادة مجال ما للتحسين فى فرض ضرائب العقارات المحلية لتوفير مصدر خاص كاف للإيرادات فى حدها الأدنى، للسلطة المحلية. فعلى سبيل المثال، حققت إدارة موكيوس فى بوجوتا تقدما كبيرا فى تحصيل إيرادات الضريبة على العقارات باستخدام المبدأ الحديث للتقدير الذاتى، بشرط الاعتماد بقدر أكبر على تقنيات التقييم القائمة على أساس السوق.

وقد لا يكون فرض الضرائب العقارية كافيا لتوفير إيرادات من المصادر الخاصة بالمدينة، إذا ما كان عليها القيام بمسؤوليات أوسع نطاقا. فمدينة مكسيكوسيتى، مثلا، تقوم بتحصيل ٤٠ فى المائة من إجمالى الضرائب العقارية فى البلاد، ولكنها ستحتاج إلى إيرادات إضافية إذا ما فوضت إليها وظائف أكثر. ولدى مدينة مكسيكوسيتى إمكانات كبيرة لتحصيل إيرادات إضافية من مصادرها الخاصة، مثل فرض رسوم إضافية على ضريبة القيمة المضافة أو على ضريبة الدخل، وهو ما تم اقتراحه فى أوقات مختلفة. ويبدو أنها لم تشعر بالحاجة إلى فرض هذه الضرائب، نظرا لوزن وحوافز نظام التحويلات ومسؤولياته الراهنة.

وتستطيع المدن العملاقة أيضا توفير التمويل عن طريق الاقتراض. فإلى جانب مصادر الإيرادات الضرورية والبنية الأساسية للإدارة المالية العامة، تنزع المدن العملاقة إلى أن تكون لديها ظروف أخرى قد تسمح أيضا بنهج غير متماثل للاقتراض. ويتضمن ذلك تشغيل وكالات الائتمان والمعلومات عن عمليات الحكومة التى تسهل الاقتراض من أجل احتياجات البنية الأساسية المحتملة.

بيد أن الأمر المهم هو احترام حدود الحيطة، ومعرفة وتسجيل كافة المعلومات عن الاقتراض والمخاطر الناشئة عن العمليات بما فى ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وعلى الرغم من أن انضباط السوق أمر مرغوب وينبغى تشجيعه، فقد تكون هناك حاجة إلى مزيج من الأدوات التى تتضمن قواعد المالية العامة، والقيود الإدارية، جنبا إلى جنب مع انضباط السوق (Ter Minassian & Craig 1997). وفى معظم البلدان النامية، ينبغى دائما تذكّر التداعيات الاقتصادية الكلية للاقتراض الكبير على المستوى دون القومى. فعلى سبيل المثال، فقد فاقمت أزمة الديون دون القومية فى الأرجنتين والبرازيل فى نهاية التسعينيات اختلال توازن الاقتصاد الكلى فى كلا البلدين.

### تفويض خاضع للمساءلة

يطرح الاتجاه نحو التجمعات الحضرية الضخمة وخلق المدن العملاقة تحديات

خاصة على السياسة العامة وعلى تخفيض أعداد الفقراء. وإذ تزيد المدن العملاقة الضغوط والمخاطر، إلا أن ذلك توازنه الدينامية والموارد الإضافية للمدن العواصم. وتشير الحاجة إلى رؤية استراتيجية فى المدن العملاقة، خاصة بالنسبة للتخطيط الشامل للبنية الأساسية وتمويلها، إلى وجود حاجة لإخضاع اتخاذ القرارات للمساءلة فى تلك المدن. إلا أن سلطة اتخاذ القرار يمكن أن تصبح بعيدة عن كثير من الشواغل المحلية للمواطنين، كما أن الاحتياجات الضخمة للإنفاق فى المدن العملاقة قد تثير تحديات رئيسية للموازنة العامة. وفى الوقت نفسه، قد ترغم الأهداف القومية - مثل طلب الإنصاف الإقليمى والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلى - أقاليم مدن العواصم على تقديم مساهمة مالية لباقي البلد أو الحد من خطة الاقتراض والاستثمار لتتسق مع الوضع المستدام للاقتصاد الكلى للبلد بأسره.

ويمكن لكل من الحكومات القومية والمدن العملاقة تحقيق فوائد محتملة من خلال استكشاف تفويض مسؤوليات محددة بوضوح، توفر مع القدرة على توليد إيرادات إضافية من المصادر الذاتية، حوافز للحكومة الجيدة. وتتباين درجة تفويض المسؤوليات الخاصة بالمالية العامة من بلد إلى بلد، وغالبا تعكس توازن القوى السياسية والمؤسسية القائم. بيد أن تدفقات البيانات النمطية، والشفافية تظان أمرا حاسما فى عملية الخضوع إلى المساءلة، وكذلك فى الحفاظ على الاستقرار الشامل للاقتصاد الكلى. وقد بدأ عدد من المدن العملاقة فى تحمل المسؤوليات غير المتماثلة، ولكن من الواضح - أن هناك متسعا للتعلم من تجارب الآخرين ووضع تدابير واستراتيجيات ملائمة، سواء فى آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية. ■

احتشام أحمد مستشار فى دائرة شئون المالية العامة، بصندوق النقد الدولى.

المراجع:

Ahmad, Ehtisham, and Giorgio Brosio, eds., 2006, Handbook of Fiscal Federalism (Cheltenham, United Kingdom; Northampton, Massachusetts: Edward Elgar).

Ambrosiano, Maria Flavia, and Massimo Bordignon, 2006, "Normative Versus Positive Theories of Revenue Assignments in Federations," in Handbook of Fiscal Federalism, pp. 306-38.

Congleton, Roger, 2006, "Asymmetric Federalism and the Political Economy of Decentralization," in Handbook of Fiscal Federalism, pp. 131-53.

Fainboim, Israel, forthcoming, "Fiscal Success at the Sub-National Level: The Case of Bogotá," in Emerging Issues in Fiscal Federalism, ed. by Ehtisham Ahmad, Maria Albino-War, and Maria González.

Graizbord, Boris, and Marlon Santillán, 2005, "Dinámica demográfica y generación de viajes al trabajo en el AMCM: 1994-2000," Estudios Demográficos y Urbanos, EDU 58, Vol. 20, No. 1, pp. 71-101.

Levy, Santiago, and Evelyne Rodríguez, 2004, Economic Crisis, Political Transition, and Poverty Policy Reform: Mexico's Progresal/Oportunidades Program (Washington: Inter-American Development Bank).

Spahn, Paul Bernd, 2006, "Contract Federalism," in Handbook of Fiscal Federalism, pp. 182-97.

Ter-Minassian, Teresa, and Jon Craig, 1997, "Control of Sub-National Government Borrowing," in Fiscal Federalism in Theory and Practice, ed. by Teresa Ter-Minassian (Washington: International Monetary Fund).